الأمم المتحدة

EP

UNEP/GC.25/16

Distr.: General
24 December 2008

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الخامسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ١٦ - ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسة العامة: القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة

ورقة معلومات أساسية للمشاورات الوزارية

ورقة مناقشة مقدمة من المدير التنفيذي

العولمة والبيئة – الأزمات العالمية: هل هي فوضى وطنية؟

موجز

أُعدت هذه الوثيقة لتقديم معلومات أساسية مختصرة ودقيقة عن الموضوع الأول للمشاورات الوزارية المقرر أن تجري في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المعنون: "العولمة والبيئة – الأزمات العالمية: هل هي فوضى وطنية؟" والغرض من هذه الوثيقة هو تحفيز المناقشات أثناء المشاورات الوزارية.

* UNEP/GCS.25/1.

040209 K0843092

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

١ - "العولمة والبيئة - الأزمات العالمية: هل هي فوضى وطنية؟" هذا هو الموضوع الأول الذي يُناقش أثناء المشاورات الوزارية المقرر أن تعقد خلال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب). وسوف تتناول المشاورات حول هذا الموضوع نطاق وطبيعة الأزمات العالمية الحالية والفرص الناشئة للاستجابة لها. وسوف تهيئ المجال أيضاً للمشاورات حول نظام الإدارة البيئية الدولية ومدى استعداده لتقديم استجابات متسقة وموقوتة للتحديات البيئية والإنمائية المتعددة واقتناص الفرص الناشئة.

٢ - وسوف تتيح هذه المشاورات لوزراء البيئة في العالم فرصة التصدي بطريقة شاملة لكيفية مواجهة التحديات البيئية والإنمائية المتعددة على المستوى القطري واقتناص الفرص التي قد تنشأ وكيف يمكن للإدارة البيئية الوطنية والدولية، بما في ذلك آليات التجارة والتمويل، دعم هذه المساعي على أفضل وجه.

معلومات أساسية

٣ - شهد العالم على مدى الاثني عشر شهراً الماضية ظهور أزمات عالمية متعددة تتعلق بالأغذية والوقود والمياه العذبة والمالية. غير أنّ أسعار الطاقة والوقود التي ترتفع بسرعة، وحالات نقص الأغذية العالمية، وندرة المياه قد توارت أخيراً وراء أزمة مالية لا يُعرف نطاقها بعد.

٤ - ويزداد الموقف تعقيداً بسبب تغير المناخ الذي يضاعف من أثر كل أزمة عالمية. وآثار هذه الأزمات ملموسة على نطاق العالم وتنطوي على مدلولات خاصة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اتجه معظم اهتمام الحكومات والمجتمع الدولي في الفترة الأخيرة نحو مواجهة الأزمة المالية. وسوف يكون للاستجابات المطروحة لهذه الأزمة أثر مباشر على حل التحديات الأخرى أو التخفيف من آثارها.

٥ - وفي حين أنه من الواضح الآن أنّ الحكومات والمجتمع الدولي يواجهون تحديات خطيرة، فإنّ الموقف يتيح أيضاً فرصاً حقيقية لإجراء تغييرات عميقة في اقتصاداتنا: فالتحرك نحو اقتصاد تغلب عليه الخضرة ويقل فيه الكربون سوف يحقق منافع متعددة للمجتمع الدولي وللحكومات لمواجهة أزمات الأغذية والطاقة وندرة المياه، وسيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. كما أنّ الأزمات التي يواجهها العالم تتيح فرصة لبحث قدرة هياكل إدارته على المستويين الوطني والعالمي وتقييم ما إذا كانت تكفي لمواجهة التحديات البيئية والإنمائية المتعددة واقتناص الفرص الناشئة كتلك الموضحة في الفقرات أدناه عن الاقتصاد الأخضر.

أولاً - التحديات

ألف - التحدي الغذائي

٦ - شهدنا في منتصف عام ٢٠٠٧ ارتفاعاً مفاجئاً وحاداً في أسعار الأغذية (٢٤ في المائة) أعقبته طفرة بنسبة ٥١ في المائة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠٠٨.[(١)]

(١) إطار العمل الشامل لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٧ - ويقول إطار العمل الشامل لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية:

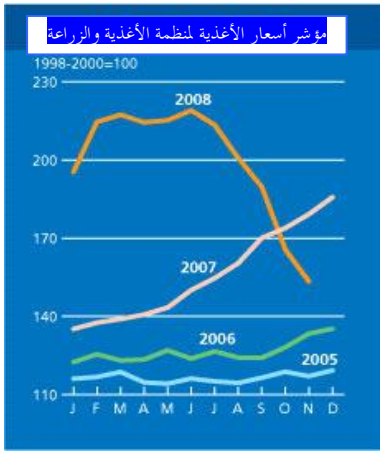

ليس الارتفاع المثير في أسعار الأغذية العالمية نتيجة لأي صدمة مناخية معينة أو أي طارئ آخر، وإنما نتيجة للآثار التراكمية لاتجاهات طويلة الأجل ولعوامل أكثر حداثة، من بينها ديناميات العرض والطلب والاستجابات التي تسببت في الزيادات في الأسعار وتقلباتها بدرجة عالية.

فخلال العقدين الماضيين، كان الطلب على الأغذية يتزايد بصورة مطردة مع نمو السكان في العالم، والتحسينات التي طرأت على الدخول، والتنوع في الأطعمة. وحتى عام ٢٠٠٠، كانت أسعار الأغذية آخذة في الانخفاض، في ظل محاصيل قياسية وانخفاض السحب من مخزونات الأغذية. وفي الوقت نفسه، كانت الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة (لا سيما في إنتاج الأغذية الأساسية) آخذة في الانخفاض وأدت إلى تجميد أو انخفاض النمو في غلة المحاصيل في معظم البلدان النامية. وأدى التوسع العمراني إلى تحويل الكثير من أراضي الزراعة إلى استخدامات غير زراعية. وفضلاً عن هذا، فإن انخفاض الأسعار شجع المزارعين على الانتقال إلى محاصيل غذائية أو غير غذائية بديلة، أو تحويل الأراضي لأغراض الاستخدامات غير الزراعية. وتسبب أيضاً عدم الاستقرار الطويل الأجل للأراضي واستخدام الموارد في تدهور الأراضي، وتردي التربة، واستنفاذ المغذيات، وندرة المياه، والتصحر، وارتباك الدورات البيولوجية.

٨ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، هبطت أسعار الأغذية مرة أخرى بنسبة ٥٠ في المائة عن ارتفاعها القياسي بسبب عوامل كثيرة، من بينها الأزمة المالية وانخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام. غير أنّ إطار العمل الشامل يرى أنه لا يزال هناك سبب قوى للشعور بالقلق:

> في حين يبدو الآن أنّ أسعار السلع الأساسية تتجه نحو الاستقرار، من المتوقع أن تظل الأسعار مرتفعة في المدى المتوسط إلى المدى البعيد. ... فعلى المدى المتوسط إلى المدى البعيد، من المتوقع أن تعمل دينامية العرض والطلب، وارتفاع أسعار الوقود، والأخطار العالمية مثل تغير المناخ، والإجهاد المائي وندرة المياه، وتدهور الموارد الطبيعية، على إبقاء أسعار الأغذية فوق مستوياتها عام ٢٠٠٤، وهو ما يشكل تحدياً مستمراً بالنسبة للمجتمع العالمي.

باء - التحدي المائي

٩ - تكتسب إمدادات المياه العذبة للبشر وللنظم الإيكولوجية، والحصول عليها، أهمية متزايدة على ضوء احتمال تأثر موارد المياه العذبة بدرجة شديدة بتغير المناخ.[٢] وتمثل المياه العذبة جزءاً ضئيلاً فقط

(٢) جميع المراجع مأخوذة من إحصاءات آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتنسيق في مجال الموارد المائية، http://www.unwater.org/statistics.html.

من مياه العالم، فنسبة ٧٠ في المائة من هذه المياه تختزن على شكل ثلوج وغطاء جليدي دائم في الجبال والمناطق القطبية. وتختزن النسبة الباقية وهي ٣٠ في المائة على شكل مياه جوفية في الأحواض العميقة والضحلة، ورطوبة التربة، ومياه المستنقعات، والأراضي الدائمة التجمد. وتحتوى بحيرات المياه العذبة والأنهار على ٠,٣ في المائة فقط من المياه العذبة في العالم. وهكذا فإن إجمالي إمدادات المياه العذبة القابلة للاستخدام من جانب النظم الإيكولوجية والبشر تقل عن ١ في المائة من جميع موارد المياه العذبة.

جملة المياه في العالم

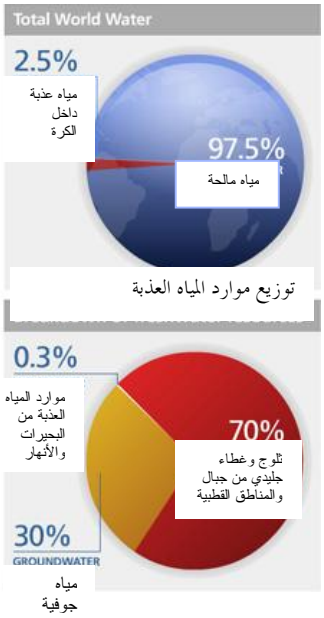

١٠ - ويستخدم قرابة ٧٠ في المائة من المياه العذبة في العالم لأغراض الري، في حين يستخدم نحو ٢٢ في المائة من جانب الصناعة و٨ في المائة للاستخدام المنزلي. وقد أصبحت الزيادة في استخدام المياه ضعف النمو السكاني في القرن الماضي. فسكان العالم البالغ عددهم ستة بلايين نسمة يستخدمون ٥٤ في المائة من جملة المياه العذبة التي تحتوى عليها الأنهار والبحيرات والطبقات الحاملة للمياه الجوفية. ومن المتوقع أن يزداد سحب المياه بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ في البلدان النامية وبنسبة ١٨ في المائة في البلدان المتقدمة النمو.

١١ - ومن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سوف يعيش ١,٨ بليون نسمة في بلدان أو أقاليم تعاني من ندرة مطلقة في المياه، وأن ثلثي سكان العالم يمكن أن يعيشوا في ظروف تعاني من الإجهاد.

١٢ - وفي حين تبلغ احتياجات الفرد من مياه الشرب ما بين ٢ إلى ٤ لترات، فإن إنتاج الاحتياجات اليومية للفرد الواحد من الغذاء تتطلب من ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ لتر من الماء. وخلال الفترة حتى عام ٢٠٥٠ سوف يتعين قيام المياه بدعم النظم الزراعية التي ستتولى إطعام وتوفير سُبل المعيشة لعدد إضافي من السكان يبلغ ٢,٧ مليون نسمة. وعلى المستوى العالمي، يبلغ حجم الأراضي الخاضعة للري نحو ٢٠ في المائة من جميع أراضي المحاصيل، في حين تمارس الزراعة البعلية في النسبة المتبقية من الأراضي الصالحة للزراعة وهي ٨٠ في المائة.

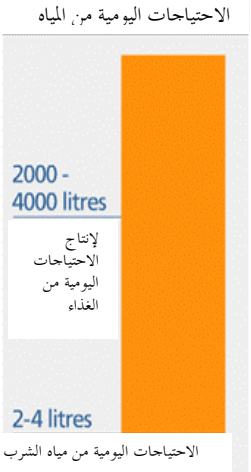

١٣ - ويتنبأ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بأن غلات الزراعة التي تعتمد على الأمطار سوف تنخفض بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وبسبب تغير المناخ، فإن جليد وثلوج جبال الهيمالايا التي توفر كميات كبيرة من المياه للزراعة في آسيا، من المتوقع أن تنخفض بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

١٤ - ويعمل التلوث الناتج عن المصادر الثابتة وغير الثابتة على تفاقم التحدي الخاص بالمياه العذبة. ففي كل يوم يتم التخلص من مليوني طن من النفايات البشرية في المجاري المائية. وفي البلدان النامية، يتم إغراق ٧٠ في المائة من النفايات الصناعية دون معالجة في المياه، مما يلوث

إمدادات المياه الصالحة للاستخدام. وتبلغ مساهمة قطاع الأغذية في إنتاج ملوثات المياه العضوية في البلدان ذات الدخل المرتفع ٤٠ في المائة وفي البلدان ذات الدخل المنخفض ٥٤ في المائة. وتشير الزيادات المتوقعة في استخدام الأسمدة لأغراض الإنتاج الزراعي وفي توافر المياه المستعملة خلال العقود الثلاثة القادمة بأنه ستكون هناك زيادة عالمية بنسبة من ١٠ إلى ٢٠ في المائة في كمية النيتروجين الذي تحمله الأنهار إلى النظم الإيكولوجية الساحلية.

جيم – تحدي الطاقة

١٥ – ظلت التحديات التي ظهرت في قطاع الطاقة دون حل هي الأخرى على الرغم من انخفاض أسعار البترول الخام من ١٥٠ دولاراً تقريباً إلى نحو ٤٠ دولاراً للبرميل خلال الأشهر الستة الماضية.(٣) وتشير الوكالة الدولية للطاقة إلى عاملين في مجلتها بعنوان *توقعات الطاقة العالمية عام ٢٠٠٨* وكلاهما سيتطلب تغييرات في سياسات الطاقة كوسيلة لتعزيز أمن الطاقة: تغير المناخ وانعدام أمن الاحتياطيات من الوقود الأحفوري في مواجهة الطلب المتزايد الذي اشتد بسبب اعتبارات جغرافية سياسية. وتنسب الوكالة ٦١ في المائة من الانبعاثات العالمية من غازات الاحتباس الحراري إلى قطاع الطاقة وتعتقد أن أي تدابير لمواجهة تغير المناخ يجب أن تتصدى لقطاع الطاقة(٤) على الرغم من أنّ الاحتياطي من البترول والفحم يُقدر بأنه يكفي بدرجة كبيرة "لإمداد العالم بالبترول لأكثر من ٤٠ عاماً بمعدلات الاستهلاك الحالية"(٥) وأنّ الفحم يكفي لمئات السنين.

١٦ – استناداً إلى الوكالة الدولية للطاقة، فإن إحلال الوقود الأحفوري بالطاقة النووية لا يزال موضع جدال. وتتنبأ الوكالة بانخفاض نصيب الطاقة النووية في تلبية الطلب على الطاقة من ٦ في المائة في الوقت الحاضر إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٣٠.(٦) وهنا يبرز سؤال: "كيف يستطيع العالم أن يحسن من كفاءة استخدام الطاقة ويستفيد من الموارد والتكنولوجيات الحديثة للطاقة المتجددة مثل الوقود الحيوي والطاقة المائية والهوائية والشمسية والحرارية الأرضية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في العالم؟" وتتنبأ الوكالة الدولية للطاقة بأن أنواع الطاقة الحديثة المتجددة سوف تشكل أسرع عناصر النمو في قطاع الطاقة، لتتجاوز الغاز بعد عام ٢٠١٠ مباشرة وتصبح الثانية فقط بالنسبة للفحم كأكبر مصدر لتوليد الكهرباء. ويبدو أن هذا التحول قد بدأ بالفعل. ففي التقرير السنوي لليونيب عن اتجاهات الاستثمار في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة(٧) يقول البرنامج إن ١٤٨ بليون دولار استثمرت في هذين القطاعين عام ٢٠٠٧، مع انخفاض طفيف متوقع إلى ١٤٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ بسبب التراجع في الأسواق المالية. ويجتذب قطاع الطاقة الهوائية وحده استثمارات أكبر من أي تكنولوجيا أخرى منخفضة الكربون، بما في ذلك الطاقة النووية والطاقة المائية.

---

(٣) إحصاءات الطاقة الرسمية "منشورات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، متوافرة على الإنترنت على العنوان www.eia.doc.gov/dnav/pet/hist/wtotworld.htm.

(٤) المرجع نفسه صفحة ١٢.

(٥) كامل توقعات الطاقة العالمية عام ٢٠٠٨، صفحة ٧.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاتجاهات العالمية في استثمارات الطاقة المستدامة عام ٢٠٠٨.

دال – التحدي المالي

١٧ – استناداً إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، يواجه الاقتصاد العالمي الآن أشد أزمة مالية منذ الكساد الكبير.[٨] ففي ما يزيد قليلاً عن عام، تطورت أزمة الإقراض العقاري غير المضمون في منتصف عام ٢٠٠٧ بالولايات المتحدة الأمريكية لتصبح أزمة مالية عالمية وبدأت تدفع الاقتصاد العالمي نحو الكساد. وخسرت عدة مؤسسات مالية رئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا؛ وانهارت أسعار البورصات وأصبحت متقلبة بدرجة عالية. ووجدت مشاريع تجارة التجزئة والشركات الصناعية كبيرها وصغيرها صعوبة متزايدة في الحصول على الائتمانات نظراً لأن المصارف أصبحت تتردد في الإقراض، حتى لأولئك الذين تعاملوا معها لفترات طويلة.

١٨ – وبعد ما رآه بعض المعلقين على أنه بداية غير فعالة، خرج مقررو السياسات في البلدان المتقدمة النمو منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر بعدد من خطط الطوارئ المنسقة دولياً. وقد أدت هذه التدابير إلى إعادة تشكيل المسرح المالي الذي تحرر في السابق؛ وأتيحت أموال عامة ضخمة لزيادة رؤوس أموال المصارف، مع تولي الحكومات الملكية الجزئية أو الكاملة للمؤسسات المالية الخاسرة وتقديم ضمانات مفتوحة للودائع المصرفية والأصول المالية الأخرى من أجل استعادة الثقة في الأسواق المالية وتفادي الفشل المنهجي الكامل. وبدأت الحكومات في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء في توليف حزم تدابير ضريبية ونقدية محفزة لمنع الأزمة المالية العالمية من أن تتحول إلى كساد.

١٩ – واستناداً إلى صندوق النقد الدولي،[٩] لا يزال الموقف غير مؤكد بصورة استثنائية ويتمثل التحدي المباشر للسياسات بالنسبة لوزراء المالية في تثبيت الأوضاع المالية مع دعم الاقتصادات عن طريق فترة من النشاط البطيء.

واو – سياق تغير المناخ

٢٠ – سوف تكون لآثار تغير المناخ وإجراءات التصدي له دلالات كبيرة بالنسبة للتحديات المذكورة أعلاه. وهناك كثير من الدلائل، طبقاً للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، على أن استمرار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمعدلاتها الحالية أو تجاوزها سوف يسبب المزيد من الاحترار ويحدث كثيراً من التغييرات في نظام المناخ العالمي خلال القرن الحادي والعشرين ومن الأرجح أن تكون هذه التغييرات أكبر مما لوحظ خلال القرن العشرين.[١٠] ففي القطاع الزراعي، تظهر آثار تغير المناخ من خلال أنماط الأمطار المتغيرة وتزايد حالات الطقس القاسي، مما يؤدي عادة إلى المزيد من حالات الجفاف بالنسبة للمناطق الجافة بالفعل، والفيضانات بالنسبة للمناطق المطيرة بالفعل. وسوف يتأثر توافر المياه العذبة بدرجة أكبر مع اتساع رقعة التصحر، ونتيجة لسرعة ذوبان الأنهار الجليدية – وهو أحد النتائج الرئيسية لتغير المناخ – تحدث تدفقات مياه غير منظمة من الجبال إلى الأراضي المنخفضة. والقطاع الزراعي الذي يساهم بنسبة ١٣,٥ في المائة يعد في الوقت نفسه واحداً من أكبر

(٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحالة الاقتصادية في العالم وتوقعاتها عام ٢٠٠٩.

(٩) التوقعات الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨.

(١٠) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تقرير التقييم الرابع، التقرير التجميعي، ٢٠٠٧، صفحة ٧.

منتجي غازات الاحتباس الحراري بسبب المستلزمات المستخدمة والزراعة التي تعتمد على الحيوانات الزراعية.

٢١ - ويؤثر تغير المناخ أيضاً في التنوع البيولوجي، فيسبب انخفاضاً في توافر خدمات الموائل. وتبين أن تغير المناخ يُعجل بضياع التنوع البيولوجي بصورة مباشرة وغير مباشرة عن طريق تخفيض وإفناء الموائل، وهي عملية نتجت بصورة أولية عن النمو السكاني، والتغيرات في استخدام الأراضي والتوسع الاقتصادي.[١١]

تقييم الألفية للنظام الإيكولوجي

يقدر تقييم الألفية للنظام الإيكولوجي أن ٦٠ في المائة من خدمات النظام الإيكولوجي التي تم بحثها آخذة في التدهور أو تستخدم بصورة غير مستدامة، بما في ذلك المياه العذبة، ومصايد الأسماك، وتلوث الهواء والمياه، وتنظيم المناخ الإقليمي والمحلي، والأخطار الطبيعية، والآفات.

وقد تسبب توفير الأغذية والمياه العذبة والأخشاب والألياف والوقود للسكان على مدى الخمسين عاماً الماضية في تغيير النظم الإيكولوجية بصورة أسرع وأكثر اتساعاً من أي فترة مماثلة في التاريخ البشري، مما تسبب في فقدان التنوع البيولوجي للأرض بشكل بالغ وبطريقة لا يمكن استعادتها إلى حد كبير.

كما أن عدم إدخال ممارسات للإدارة المستدامة من المحتمل أن يحدث المزيد من تدهور النظم الإيكولوجية والخدمات التي تقدمها، نظراً لأنه من المحتمل أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم من ثلاث إلى ست مرات بحلول عام ٢٠٥٠، بينما من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ما بين ٩ إلى ١٠ بلايين.

٢٢ - وأخيراً يشكل تغير المناخ تحديات غير مسبوقة للأفراد والمجتمعات المحلية والدول عن طريق الأخطار المتزايدة على صحة الإنسان كنتيجة لارتفاع درجات الحرارة وانتشار الأمراض المنقولة بالحشرات أو الأمراض المتعلقة بالحرارة؛ وحالات الطقس الشديد وتدمير الملكية الخاصة، وسُبل المعيشة، والوظائف في قطاعات الزراعة والسياحة والتجارة؛ وأخطار الكوارث والاضطرابات الاجتماعية التي يمكن أن تنتج عن آثار ارتفاع مستويات سطح البحر وحالات الجفاف المستمرة على جميع السكان.

ثانياً - الاستجابات

ألف - الاستجابات الدولية للأزمات المتعددة

٢٣ - عُقدت عدة مناسبات رفيعة المستوى خلال السنة الماضية استجابة للأزمات المتعددة التي ظهرت. وتناقش فيما يلي مدخلات ونتائج بعضها.

٢٤ - فقد توصل رؤساء الدول والحكومات، والوزراء والممثلون من ١٨٠ بلداً ومن الجماعة الأوروبية الذين حضروا "المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: التحديات الماثلة في مجالي تغير المناخ والطاقة الأحيائية" إلى الاستنتاج التالي:

من الضروري التصدي للمسألة الجوهرية المتعلقة بكيفية زيادة صمود النظم الحالية لإنتاج الأغذية أمام التحديات التي يشكلها تغير المناخ. وفي هذا السياق، فإن الحفاظ على التنوع

(١١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اقتصادات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي، ٢٠٠٨.

البيولوجي يعد أساسياً لاستمرار أداء الإنتاج في المستقبل. ونحن نحث الحكومات على إعطاء أولوية ملائمة لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بغية إتاحة الفرص لتمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين في العالم، بمن فيهم السكان الأصليون، لاسيما في المناطق المعرضة، من المشاركة في الآليات المالية وتدفقات الاستثمار والاستفادة منها لدعم التكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من آثاره، وتطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها. ونحن ندعم إقامة نظم للزراعة وإيجاد ممارسات للإدارة المستدامة للغابات تسهم بطريقة إيجابية في التخفيف من آثار تغير المناخ وخلق التوازن الإيكولوجي.

٢٥ - وفي بيانهم للمؤتمر، قالت مجموعة الزعماء العشرين إنّ هناك "حاجة إلى طائفة واسعة من التدابير المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل لمعالجة مسألة الأمن الغذائي والفقر، ضمن أمور أخرى، وأهمية تشجيع إنتاج الأغذية العالمي وزيادة الاستثمار في الزراعة".

٢٦ - وفي البيان المشترك للمشاركين في المؤتمر الدولي للمتابعة المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق مونتيري المعقود في الدوحة المعني بتمويل التنمية، أكدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أنه "يجب علينا أن نستثمر المزيد في التنمية البشرية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية عن طريق مجالات من بينها التعليم، والتغذية، والصحة، والعمل الكريم، والقدرة البشرية، والحقوق والفرص، والحماية الاجتماعية، والمساعدة الغذائية، والزراعة، والبنية التحتية، والحلول الخضراء."

المناسبات والعمليات خلال الاثني عشر شهراً الماضية التي تناولت الأزمات المختلفة

- ***المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٣-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، دافوس، سويسرا***
- ***قمة مجموعة البلدان الثمانية، ٢٤-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، أوكايدو، اليابان***
- ***المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٣-٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، روما***
- ***الجزء الرفيع المستوى لاجتماع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية، ٣٠ حزيران/يونيه - ٣ تموز/ يوليه ٢٠٠٨، نيويورك***
- ***المناسبة الرفيعة المستوى للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٢-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نيويورك***
- ***منتدى القطاع الخاص للأمم المتحدة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نيويورك***
- ***المنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونة، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أكرا***
- ***اجتماع مجموعة البلدان العشرين، ٨ و٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ساو باولو، البرازيل***
- ***مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، الدوحة***
- ***الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الرابعة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، ١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨***

٢٧ - وفي المناسبة ذاتها، شجع بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، الاستدامة بوصفها أحد الركائز الثلاث التي تربط بين مجموعة البلدان العشرين وبقية دول العالم، قائلاً: "يمكننا من خلال النمو الأخضر المنخفض الكربون أن نوفر الوظائف، ونحافظ على الطاقة، ونتصدى لتغير المناخ — وباختصار، نتصدى لعدة تحديات مرة واحدة."

٢٨ - وفيما يتعلق بالتصدي لمسألة أمن الطاقة، جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة، وهي إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، أن رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين الذين حضروا المؤتمر "سوف يعززون جهودهم لزيادة نصيب أنواع الطاقة المستدامة بدرجة كبيرة وتشجيع كفاءة استخدام الطاقة وحفظها."

٢٩ - وفيما يتعلق بمسألة الوقود الحيوي، انتهى المشاركون في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي إلى أنه "من الضروري مواجهة التحديات والفرص التي يشكلها الوقود الحيوي، بالنظر إلى الأمن الغذائي العالمي، واحتياجات الطاقة والتنمية المستدامة"، في حين طالب المشاركون في المائدة المستديرة الموضوعية للجزء الرفيع المستوى من اجتماع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية "بضمانات تكفل استدامة إنتاج واستخدام الوقود الحيوي، وتسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ، وأمن الطاقة، وتخفيض الفقر، وتفادي الآثار السلبية على الأمن الغذائي، والمجتمعات الريفية، والبيئة."

٣٠ - وأكدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في بيانها المشترك بمؤتمر الدوحة المعني بتمويل التنمية، ضرورة اتخاذ نهج متسق والتصدي لمختلف القطاعات المتعلقة بالتنمية وأوجه الترابط بينها بطريقة متكاملة، لضمان الشفافية واستمرار تدفقات المعونة والاعتماد على نتائج اجتماع المتابعة في أكرا بشأن إعلان باريس عن فعالية المعونة وتوافق آراء مونتيري. وطالبت الحكومات وغيرها في المجتمع الدولي باستخدام الأزمة المالية "كفرصة فريدة للتعجيل بالتقدم نحو إيجاد اقتصاد أخضر يقوم على توفير الوظائف ودعم قطاعات من قبيل التكنولوجيات النظيفة، والبنية التحتية للنظام الإيكولوجي، والطاقة الريفية، والمدن المستدامة، والزراعة المستدامة".

باء - الاستجابات المحتملة للأزمات في مجال البيئة

٣١ - تتركز مساهمات ونتائج الاجتماعات الأخيرة الرفيعة المستوى في جوهرها على مطالبة المجتمع الدولي بإعادة النظر في الأفكار الاقتصادية التقليدية، والممارسات التجارية، وتنمية التعاون لضمان التنمية المستدامة، بما في ذلك جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. أما العمليات مثل عملية مراكش وعناصر مشروع الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الأكثر ارتباطاً بإنتاج الأغذية، واستخدام الطاقة والمياه وإعداد التقارير عنها، مثل التقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية، ضمن أمور أخرى، فإنها جميعاً تساهم في إيجاد حلول عملية للتحديات الحالية.

٣٢ - وسوف تركز المشاورات الوزارية على التصدي للأزمات المتعددة من خلال عدسة الاستدامة البيئية، وخاصة على فرصة مواجهة التحديات البيئية والإنمائية الحالية عن طريق التحرك نحو إقامة اقتصاد أخضر. وسوف ينصب التركيز على الاستجابات على المستوى القطري؛ وتجارب البلدان المتقدمة النمو والنامية؛ واستجابات الإدارة وآثار التمويل؛ والحاجة إلى حلول عالمية ملائمة.

جيم – مواجهة التحديات المتعددة والتحرك نحو اقتصاد أخضر

٣٣ – يعني مصطلح "الاقتصاد الأخضر" كما عرفه اليونيب نظاماً اقتصادياً يراعي عوامل صحة النظم الإيكولوجية، باعتبارها العمود الفقري للرفاه الاقتصادي والاجتماعي والشرط المسبق لتخفيض الفقر. والاقتصاد الأخضر هو نظام اقتصادي يتم في استيعاب التكاليف الناجمة عن تدهور النظم الإيكولوجية. وهو نظام اقتصادي تعمل فيه الصناعات البيئية مثل التكنولوجيات النظيفة ذات الكفاءة، والزراعة المستدامة كأدوات رئيسية للنمو الاقتصادي، وإيجاد الوظائف، وتخفيض الفقر.

أسئلة لمناقشات المائدة المستديرة

- ***ما الذي يعنيه الاقتصاد الأخضر؟***
- ***ما هي فرص وحدود الاقتصاد الأخضر؟***
- ***من الذي يتحمل تكاليف تنفيذ التحول إلى الاقتصاد الأخضر؟***
- ***كيف يمكن لآليات التمويل الدولية القائمة أن تحدث تحولاً نحو اقتصاد أخضر على المستويين العالمي والوطني؟***
- ***ما الذي يمكن أن يسهم به الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الذي يجرى تطويره ضمن عملية مراكش؟***

٣٤ – وهذا يعني، كما حدده اليونيب، جملة أمور من بينها، استثمار ما لا يقل عن ٦٠ إلى ٩٠ بليون دولار سنوياً في الإدارة البيئية المستدامة في بلدان العالم النامي، والذي يعد ضرورياً لتخفيض الفقر المرتبط بالبيئة فقط؛ وإعادة تنظيم الإعانات الزراعية، والتي تبلغ الآن أكثر من ٣٠٠ بليون دولار سنوياً، من أجل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة؛ وإحداث تحول من إعانات الوقود الأحفوري، التي تقدر حالياً بنحو ٢٤٠ إلى ٣١٠ بلايين دولار سنوياً، أو حوالي ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي، لأغراض البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة.

٣٥ – ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاستثمار وإعادة التنظيم إلى تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنحو ٦ في المائة عن طريق زيادة كفاءة استخدام الطاقة، مع توجيه العائدات إلى السكان الذين يعيشون في فقر. ويوفر الاقتصاد الأخضر أيضاً فرصاً كبيرة للعمالة، عن طريق إنشاء وظائف للسكان الريفيين والأصليين استناداً إلى إدارة سلع وخدمات النظم الإيكولوجية التي تبلغ قيمتها نحو خمسة تريليونات دولار.[١٢]

٣٦ – والتحول نحو اقتصاد أخضر في إطار مبادرة الاقتصاد الأخضر يقوم على ثلاث ركائز:

(أ) تقدير الإمكانية الكاملة للصناعات البيئية لتصبح أنشطة اقتصادية مستدامة رئيسية؛

(ب) فهم الحواجز المالية والسياسية والمؤسسية أمام التحول نحو الاقتصاد الأخضر وإيجاد حلول لها؛

(ج) قيادة حكومية قوية لتوفير الدعم لسياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق الانتقال.

---

(١٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اقتصادات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي، ٢٠٠٨، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تصحيح فرص إعانات الطاقة لتسهم في برنامج تغير المناخ، ٢٠٠٨.

٣٧ - وقطاعات الاقتصاد الأخضر ذات الأولوية التي حددها اليونيب هي:

(أ) تكنولوجيات نظيفة وذات كفاءة، بما في ذلك تكنولوجيات الطاقة المتجددة والتركيز على الوصول إلى الطاقة الريفية؛

(ب) الأعمال التجارية القائمة على التنوع البيولوجي، بما في ذلك الزراعة، والغابات، والصيد، والسياحة القائمة على الطبيعة؛

(ج) بنية تحتية إيكولوجية، بما في ذلك المحتجزات الطبيعية، والمناطق المحمية، ومستجمعات المياه؛

(د) إدارة الكيماويات والنفايات، بما في ذلك الحد من النفايات، وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها؛

(هـ) مدن ومبان ووسائل نقل منخفضة الكربون.

أسئلة لمناقشات المائدة المستديرة

- ***كيف يمكن تيسير التحرك نحو اقتصاد أخضر والإسراع به على المستوى القطري؟***
- ***ما هي الفرص بالنسبة للمؤسسات الدولية لتنسيق دعمها للبلدان النامية لتحقيق الانتقال على المستوى المحلي نحو اقتصاد أخضر؟***
- ***هل ينبغي تيسير التحركات نحو اقتصاد أخضر والإسراع بها عن طريق تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية؟***
- ***هل لتحقيق هذه الفكرة دلالات بالنسبة للحوار فيما بين بلدان الشمال والجنوب والحوار فيما بين بلدان الجنوب؟***
- ***ما هي الأدوار المحددة التي يمكن أن يقوم بها اليونيب في التحرك نحو اقتصاد أخضر؟ وما هو الدعم التقني المطلوب من اليونيب؟***

٣٨ - ويتطلب الانتقال إلى اقتصاد أخضر بمعناه الواسع اعتماد وتنفيذ سياسات متسقة تحقق تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذا يتطلب التعاون بين مختلف الوزارات القطاعية على المستوى الوطني، والتنسيق بين المنظمات والمؤسسات التي تتناول مختلف جوانب التنمية المستدامة على المستوى الدولي.

٣٩ - وفضلاً عن هذا، في حين يعد إطار السياسات العالمية مفيداً في تقديم الإرشاد للحكومات، فإنه يلزم تطويعه وفقاً للاحتياجات الخاصة للبلدان. ولهذا سوف تستند المشاورات الوزارية إلى تجارب البلدان في التصدي للتحديات الإنمائية المتعلقة بالبيئة وكذلك للعلاقة بين الاستجابات القطرية والاستجابات الدولية.

٤٠ - وسوف يوجه الاهتمام إلى بحث فعالية السياسات والتشريعيات الوطنية والدولية في مواجهة التحديات واقتناص الفرص وما يرتبط بها من فرص للتمويل. وهناك حاجة أيضاً إلى النظر في إقامة تعاون أوثق بين اليونيب والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية لضمان اتباع نهج متسق في سياسات المساعدة والتمويل.

٤١ - ويحتاج التنفيذ الفعال للسياسات والقوانين بشكل عام إلى الموارد. وعلى المدى الطويل، ينبغي أن يأتي الجانب الأكبر من الموارد المطلوبة من القطاع الخاص، ولكن لتعبئة هذا الاستثمار يلزم أيضاً موارد من القطاع العام لمواجهة آثار انتشار التكنولوجيا وتقاسم المخاطر غير التجارية وغير ذلك من

إخفاقات السوق. ولهذا فإن المشاركين مدعوون إلى تقاسم خبراتهم في التعاون مع القطاع الخاص لتلبية احتياجات التمويل.

دال – مجموعة مختارة من الاستجابات الحكومية للأزمة المالية والاقتصاد الأخضر

٤٢ – استجابة للأزمة المالية، وافقت الحكومات على حزمة تدابير تحفيزية تركز على تحسين البنية التحتية. وقد انتهز عدد من البلدان، بما في ذلك الصين وألمانيا واليابان وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة لإضفاء طابع أخضر على اقتصاداتها، وذلك أساساً عن طريق الاستثمار في البنية التحتية الخضراء وتخفيض انبعاثات الكربون. وتحقيقاً لهذه الغاية، خصصت الصين ١٢ في المائة من مبلغ ٥٨٦ بليون دولار المخصص كخدمة تدابير تحفيزية لإدخال تحسينات مباشرة على كفاءة استخدام الطاقة وعلى البيئة، وضاعفت من استثمارها في النقل بالسكك الحديدية (وهو بديل أقل انبعاثاً للكربون مقارنة بالنقل البري والجوي)، وأضافت ٧٠ بليون دولار للبنية التحتية الجديدة الخاصة بشبكة الكهرباء.

٤٣ – وزادت ألمانيا من الأموال المتاحة لأعمال تجديد المباني بهدف خفض انبعاثات الكربون بمبلغ ٣,٧٨ بليون دولار؛ وسوف تعجل بالاستثمار في النقل وإعادة التوسع في خطوط السكك الحديدية؛ وسوف تزيد من المبالغ المخصومة من ضرائب إصلاحات المساكن وتحديثها؛ وسوف تمنح تخفيضات ضريبية على السيارات الجديدة ذات الانبعاثات الأقل حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

المشروع الجديد الأخضر العالمي

لاستغلال الفرص التي أتاحتها الاستجابات للسياسات الناشئة إزاء الأزمة المالية والاقتصادية البادية، يعد اليونيب تقريراً عن "المشروع الجديد الأخضر العالمي" بالاشتراك مع عدد كبير من منظمات الأمم المتحدة الشقيقة. وسوف يضع التقرير عناصر رئيسية للاستجابات العالمية للأزمات المتعددة التي عُرضت في بداية هذه الوثيقة. وينصب التركيز المباشر لهذا التقرير عن المشروع الجديد على الحد من الاعتماد على الكربون وتشجيع الإنتاج الأولي المستدام: والنقل، وإدارة الكيماويات والنفايات.

٤٤ – وقد كشفت جمهورية كوريا عن ما أسمته "المشروع الجديد الأخضر" تستثمر الحكومة في إطاره ٣٨ بليون دولار في غضون السنوات الأربع القادمة في "خطط نمو أخضر"، تتألف من "٣٦ مشروعاً رئيسياً" تشمل تنظيف أربعة أنهار رئيسية، وإنشاء شبكة مسارات للدراجات، وزيادة المركبات الصديقة للبيئة إلى ٠٠٠ ٦٨ مركبة وتحويل ٢٠ في المائة من الإضاءة العامة إلى إضاءة بالفوانيس الأنبوبية.[١٣]

(١٣) AFP، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٤٥ - وقد أكد باراك أوباما[١٤] رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المنتخب على أهمية إقامة اقتصاد أخضر كأداة للمحافظة على القدرة التنافسية للولايات المتحدة مع تخفيض أثره على البيئة. وسوف يوجه استثمار قدره ١٥٠ بليون دولار لمدة عشر سنوات من أجل تشجيع الابتكار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وتطوير وقود بديل، وإيجاد بنية تحتية أفضل للكهرباء. وسوف توجه الأموال أيضاً إلى قطاع التصنيع لأغراض التدريب والانتقال، ولإيجاد وظائف للشباب تركز على الطاقة للاستثمار في الشباب المحرومين، وكذلك إنشاء هيئة للطاقة النظيفة لتدريب قوة عمل خضراء جديدة. ومن بين المبادرات الأخرى أعلن أوباما، الرئيس المنتخب، أيضاً عن خطط لإعادة الاستثمار بصورة مكثفة في مبادرات النقل والبنية التحتية.[١٥]

ثالثاً - تلخيص الرئيس - بعض الرسائل المحتملة

٤٦ - يُعد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بمثابة منتدى السياسات البيئية الرفيع المستوى للأمم المتحدة والذي يجمع وزراء البيئة في العالم معاً من أجل "استعراض قضايا السياسات الهامة والناشئة في مجال البيئة". ويقدم المجلس/المنتدى المشورة والتوجيه العام في مجال السياسات بهدف تشجيع التعاون الدولي في مجال البيئة، ضمن أمور أخرى. وهو بهذا العمل يدعو مسؤولي وكالات الأمم المتحدة ورؤساء أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف "للمشاركة والتفاعل مع الوزراء في الاجتماعات" ويعمل على "تشجيع المشاركة المفيدة لممثلي المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك القطاع الخاص".

٤٧ - وقد أصبح من بين ممارسات رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يُعد تلخيصاً للمشاورات الوزارية التي تجرى في كل دورة من دورات المجلس/المنتدى. ويتيح تلخيص الرئيس للمشاورات الوزارية التي ستجري أثناء الدورة الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى فرصة أمام وزراء البيئة لتوجيه رسالة بصورة جماعية إلى منظومة الأمم المتحدة، والحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص عن تصورهم للمواضيع قيد المناقشة. بينما سيكون الأمر متروكاً للوزراء لكي يقرروا بعد المشاورات مع لجنة الممثلين الدائمين لليونيب، يطرح أدناه عدد من الأسئلة للمساعدة في تحفيز مناقشة الرسائل المحتملة لموجز الرئيس.

٤٨ - وفيما يلي هذه الرسائل:

(أ) عام:

'١' هل تتطلب الاستجابة للأزمات البيئية والإنمائية المتعددة اتساقاً على المستويين الوطني والعالمي؟

---

(١٤) وقت كتابة هذه المذكرة، لم يكن أوباما قد تولى منصب الرئاسة. وقد أعلن عن هذه المبادرات كرئيس منتخب. ومن المتوقع أن يؤدي اليمين كرئيس يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(١٥) http://www.businessweek.com/innovate/content/nov2008/id20081117_325517.htm?chan=innovation_architecture_top+stories للحصول على مزيد من المعلومات يمكن الرجوع أيضاً إلى الموقع: www.change.gov.

'٢' هل تتيح الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، في سياق تغير المناخ وأزمات الطاقة والمياه والأغذية، فرصة فريدة لإجراء إعادة هيكلة أساسية للاقتصادات؟

'٣' هل من المحتمل أن تتحقق مزايا اقتصادية واجتماعية وبيئية هائلة من التصدي لتغير المناخ والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر؟ وهل تتراوح هذه المنافع ما بين إيجاد وظائف خضراء جديدة في التكنولوجيا النظيفة ومشاريع الطاقة النظيفة إلى وظائف في المشاريع القائمة على الزراعة المستدامة والحفظ؟

'٤' هل تتطلب المواجهة الفعالة لتحديات الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن المائي في مناخ متغير استجابة منسقة على المستوى القطري من جانب الأمم المتحدة، والمؤسسات والآليات المالية، بما في ذلك البنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية التنوع البيولوجي؟

يتيح عدد من المناسبات والعمليات التي تجرى خلال الاثني عشر شهراً القادمة فرصة إضافية لعرض الرسائل الناشئة عن تلخيص الرئيس. وهذه المناسبات، إلى جانب مناسبات أخرى هي:

- ***الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة***
- ***المنتدى الاقتصادي العالمي والقمة العالمية للأعمال التجارية بشأن تغير المناخ***
- ***منتدى المياه العالمي الخامس***
- ***الدورة السابعة عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة***
- ***الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الخامسة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو***
- ***الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة – الذي يجري وضعه ضمن عملية مراكش***

(ب) الاقتصاد الأخضر:

'١' هل يمكن أن يكون إضفاء الطابع الأخضر على الاقتصاد أداة جديدة للنمو الاقتصادي، وإيجاد وظائف كريمة، وتخفيض الفقر واستثمارات في البنيات الأساسية الخضراء في التعليم؟ وهل يمكن أن يرتبط التدريب بنمو العمالة الخضراء؟

'٢' هل يمكن أن يتيح الانتقال نحو اقتصاد أخضر مطوع حسب الظروف المحلية فرصة للاستجابة للتحديات البيئية والإنمائية المتعددة بطريقة متسقة؟

'٣' هناك فرص لتوليد الثروة وإنشاء وظائف خضراء كريمة على المستوى الوطني فيما يلي:

أ - التكنولوجيات النظيفة وذات الكفاءة، بما في ذلك تكنولوجيات الطاقة المتجددة والتركيز على الوصول إلى الطاقة الريفية؟

ب - الأعمال التجارية القائمة على التنوع البيولوجي، بما في ذلك الزراعة، والغابات، والصيد، والسياحة القائمة على الطبيعة؟

ج - البنية التحتية الإيكولوجية، بما في ذلك المحتجزات الطبيعية، والمناطق المحمية، ومستجمعات المياه؟

د - إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك تخفيض النفايات وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها؟

هـ - المدن والمباني ووسائل النقل المنخفضة الكربون؟

'٤' هل تشكل الحوافز لتعليم وتدريب الفقراء للاستفادة من الاقتصاد الأخضر في المستقبل جزءاً لا يتجزأ من القضاء على الفقر؟

'٥' هل تعد المشاركة الإيجابية للقطاعين العام والخاص في المناقشات والإجراءات بشأن إيجاد اقتصاد أخضر مهمة بصورة حيوية؟

'٦' كيف يمكن أن يساهم إطار عمل برامج السنوات العشر في الاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي يجري وضعه حالياً ضمن عملية مراكش في المضي نحو تحقيق اقتصاد أخضر؟

(ج) الإدارة:

'١' هل ينبغي أن تكون الإنشاءات البيئية العالمية والوطنية قادرة على تقديم استجابات متسقة وموقوته للتحديات البيئية والإنمائية المتعددة، وتيسير تحقيق الانتقال نحو اقتصاد أخضر؟

'٢' ألا تكون الإدارة على المستوى الوطني أقدر على الاستجابة للتحديات والفرص المتعددة عندما تتخذ نهجاً مشتركاً بين هذه القطاعات، وتعترف بخدمات النظام الإيكولوجي وأهميتها كجزء من البنية التحتية الوطنية الأساسية وتتيح مشاركة عامة مجدية؟

'٣' هل تعمل حوافز السياسات، والابتكارات التجارية، ومبادرات الوزارات القطاعية والتنسيق بين الوزارات على إيجاد صلة مفيدة بين جهود الانتقال إلى اقتصاد أخضر والقضاء على الفقر؟